

مجلس حقوق الإنسان

يتمتع بمصداقية وخبرة استشارية والتزام تام

إن حقوق الإنسان ليست شيئاً غريباً عن أي ثقافة أو قومية، فهي معروفة لدى كافة الأمم - كوفي عنان

المقاعد الانتخابية الخاصة بمجلس حقوق الإنسان والمتوفرة في كل منطقة				
الإجمالي	2010	2009	2008	المنطقة
13 مقعداً	4	5	4	الدول الأفريقية
13 مقعداً	4	5	4	الدول الآسيوية
6 مقاعد	2	2	2	دول أوروبا الشرقية
8 مقاعد	2	3	3	دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
7 مقاعد	2	3	2	دول أوروبا الغربية والدول الأخرى



التزام عالمي

وفي حال انضمام نيوزيلندا لعضوية مجلس حقوق الإنسان فإنها ستلتزم بالقرار رقم 60/251 بشأن تأسيس المجلس وإعادة تأكيد الأسس المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة وفي البيان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك في إعلان فيينا وفي برنامج العمل. وعلى وجه الخصوص فإن نيوزيلندا تتنبه إلى أن القرار ينص على: ... أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يجب أن يرتكز على أسس من التعاون والحوار الحقيقي ويهدف إلى تقوية إمكانات الدول الأعضاء بالإيفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وذلك لمصلحة كافة البشر.



وزارة الشؤون الخارجية والتجارة النيوزيلندية
195 لامبتون كي، ولنغتون
195 Lambton Quay, Wellington
ص ب 18901 ولنغتون 5045، نيوزيلندا
Private Bag 18 901, Wellington 5045, New Zealand

www.mfat.govt.nz
www.votenz4hrc.org

MINISTRY OF
FOREIGN AFFAIRS & TRADE
MANATŪ AORERE

newzealand.govt.nz

الصور الأخرى منشورة بموافقة صحيفة ذا دومينيون بوست The Dominion Post، وقوة الدفاع النيوزيلندية، وموقع www.nzpimages.com، والوكالة النيوزيلندية للمساعدات والتطوير الدولي.

رؤية وطنية

- تحصل المفوضية النيوزيلندية لحقوق الإنسان والتي تأسست عام 1978 على تمويلها من الحكومة بصفتها هيئة مستقلة تقوم بالدفاع عن حقوق الإنسان وتروج من أجل احترام حقوقه، وتعمل على تنمية علاقات منسجمة بين الأعراق المختلفة وذلك وفقاً لتوجيهات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.
- تعتبر الحقوق الأهلية جزءاً لا يتجزأ من الهوية النيوزيلندية بصفتها دولة قومية. كما تعتبر المعاهدة التي أبرمت عام 1840 بين حكومة التاج وسكان نيوزيلندا الأصليين وثيقة تأسيس بلادنا.
- تتعاون نيوزيلندا بشكل كامل مع الهيئات المتخصصة بمعاهدات حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة. فهي تقوم بتسليم تقاريرها الدورية في الأوقات المحددة وتتخبط في حوار صريح وبناء مع تلك الهيئات.
- تحافظ نيوزيلندا على الدعوة الدائمة لجميع الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة.
- كما أن نيوزيلندا كانت من بين الدول الأولى التي وقّعت على ميثاق حقوق المعاقين، وهي تعمل الآن للمصادقة على ذلك الميثاق.
- تتمتع نيوزيلندا بمجتمع مدني يتسم بالديناميكية والمعرفة ويعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة فيما يتعلق بحقوق الإنسان سواءً على المستوى المحلي أو على مستوى منطقتنا.



تطور من خلال الشراكة

- تكتسب حقوق الإنسان أهمية أساسية في السياسة النيوزيلندية الخاصة بالمساعدة على التنمية. فمن خلال التعاون الوثيق مع شركاء التنمية فإن نيوزيلندا ملتزمة بحماية حقوق الإنسان والترويج لها، وبتضمينها في كافة برامجها وسياساتها الخاصة بالمساعدة على التنمية.
- يهدف البرنامج النيوزيلندي للمساعدة على التنمية إلى زيادة فهم حقوق الإنسان من خلال البرامج المستهدفة. كما تكتسب عملية بناء الإمكانيات والمساعدة في المجالات التقنية لتطبيق حقوق الإنسان التي التزمت بها الدول أهمية مماثلة.
- وبالإضافة إلى العديد من المبادرات النيوزيلندية الثنائية والإقليمية وإلى مساهماتها ضمن مؤسسات التطوير متعددة الأطراف فهي تقدم من خلال برنامجها الرسمي للمساعدة على التنمية مساهمة سنوية غير مشروطة لمساندة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

تقليد القيادة والتسامح

- تشتهر نيوزيلندا في المجتمع الدولي بأنها بلد يتمتع بمصادقية طويلة الأمد في صياغة وممارسة قوانين حقوق الإنسان.
- تتمتع نيوزيلندا بتاريخ عريق تم خلاله سنّ قوانين وتشريعات جديدة تعمل على تطوير حقوق الإنسان. ففي عام 1893 كنا أول بلد في العالم يعطي المرأة حق التصويت في الانتخابات.
- كانت نيوزيلندا حاضرة عندما تمت صياغة ميثاق الأمم المتحدة عامي 1944 - 1945، وناقشت بقوة لصالح البنود المتعلقة بحقوق الإنسان ضمن الميثاق.
- كما كانت نيوزيلندا شريكاً أساسياً في صياغة أولى الإعلانات العالمية الرئيسية لحقوق الإنسان وهو البيان العالمي لحقوق الإنسان والذي سيتم الاحتفال بمرور 60 عاماً على صدوره في ديسمبر 2008.
- قامت نيوزيلندا بالمصادقة على وتطبيق التشريعات الخاصة بكافة المعاهدات الأساسية المعمول بها والمنبثقة عن الأمم المتحدة .
- لا تزال نيوزيلندا تلعب دوراً قيادياً ووسيطاً في تطوير المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما ظهر جلياً في الأونة الأخيرة عن طريق الدور الذي لعبته في المفاوضات التي نتج عنها ميثاق حقوق المعاقين.

بصفتها إحدى الدول التي لعبت دوراً بارزاً في المفاوضات الخاصة بتأسيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة فإن نيوزيلندا تسعى ليتم انتخابها ضمن عضوية المجلس للفترة من 2009 - 2012. ويدعم ترشيح نيوزيلندا كل من أستراليا وكندا. وفي حال تم انتخابنا فنحن نتطلع للعمل كعضو في المجلس مع كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعزيز فعالية المجلس ولضمان قيامه بأداء الدور المنوط به من قبل الجمعية العمومية.